

مصادر التشريع غير المقبولة في الإسلام

د. وهبة الزحيلي

أن مصادر التشريع أو استنباط الأحكام الشرعية من حلال أو حرام بلغت فيما يمكن جمعه من أصول أئمة المذاهب الفقهية نيفاً وأربعين دليلاً أو مصدراً ، وما عدا تلك المصادر لا يقر الإسلام أي مصدر لا يستند إلى الشريعة أو إلى الوحي الإلهي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، فهي في تقدير الشرع مصادر موهومة غير موثوقة لكثرة الخطأ فيها ، أو لعدم صلاحيتها للديمومة والبقاء ، أو لعدم شمولها وعمومها ، أو لتأثر التشريع بناء عليها بأهواء الواضعين ومصالحهم الخاصة ، أو بسبب الإخلال أو العبث أو الغش من جانب المصلحة العامة التي ينبغي أن يقوم عليها كل تشريع ، ويمكن الجزم برفض هذه المصادر إجمالاً بما نص عليه القرآن الكريم في آيات كثيرة ذات مدلول واحد ، منها :

١ - « وإذا تتلى عليه آياتنا بيّنات ، قال الذين لا يرجون لقاءنا : ائت بقرآن غير هذا أو بدّله ، قل : ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ، ان اتّبع إلا ما يوحى إليّ ، اني أخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم » (سورة يونس : ١٥) .

٢ - « والنجم اذا هوى ، ما ضلّ صاحبكم وما غوى ، وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى » (سورة النجم : ١ - ٤) .

٣ - « أفلم يدبروا القول ، أم جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين ، أم لم يعرفوا رسولهم فهم له منكرون ، أم يقولون به جنته ، بل جاءهم بالحق وأكثرهم للحق كارهون ، ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن ، بل أتيناهم بذكرهم ، فهم عن ذكرهم معرضون » (سورة المؤمنون : ٦٨ - ٧١) .

□ سلطة التشريع العليا في نظام الاسلام :

لا خلاف بين المسلمين في أن مصدر جميع الأحكام التشريعية من أوامر ونواه هو الله تعالى ، لا يشاركه فيه أحد من الناس ، فيما وضع من مبادئ وأصول وتشريعات مفصلة محددة ، وطريق التعرف عليها ما أنزل الله في قرآنه أو أوحى به الى نبيه محمد ﷺ . وفي ذلك ضمان وثيق لحرية الانسان والحفاظ على كرامته ومصالحه وعدم استبداد أحد من الناس بمقدراته وأحواله . أما اعطاء سلطة التشريع والأمر لأحد من الناس ، فهو اشراك في ربوبية الله ، ومنازعة في سلطانه المطلق وهيمنته الشاملة ، وطريق يؤدي الى الاستبداد والظلم والتعسف ، واهدار حرية الانسان ، والاضرار بمصالحه الخاصة التي لا تصطدم مع المصالح العامة ، والعبث بأحوال الناس ، والأخذ بهم الى طريق الهاوية والضلال والضياع والفساد ، كما حصل فعلا في عصر الجاهلية حينما كان يسيطر على الناس في ترتيب أوضاعهم وتنظيم أمورهم واحداث عقائدهم : الوثنية وعبادة الأصنام ، لذا قال النبي ﷺ : « رأيت عمرو بن لُحَي يجر قصبه - أي أمعاءه - في النار » لأنه أول من بحر البحيرة ، وسيب السائبة (١)، وسن للعرب عبادة الأصنام ، وغير دين اسماعيل عليه السلام .

وقد أورد القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على استقلال الله تعالى بسلطة التشريع وانشاء الأحكام الشرعية ، مثل قوله تعالى : « ان الحكم الا لله » (الأنعام : ٥٧) « ان الأمر كله لله » (آل عمران : ١٥٤) « فالحكم لله العلي الكبير » (غافر : ١٢) « وهو خير الحاكمين » (يونس : ١٠٩) « وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمننا عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » (المائدة : ٤٨) كل هذه النصوص ونحوها تدل على أن السيادة أو الحاكمية لله ، بمعنى انشاء أو وضع الأحكام ، وليس للبشر سلطة التشريع بالمعنى الحقيقي ، وانما يقتصر دور المجتهدين أو المشرعين بالمعنى المجازي على التنظيم والترتيب والتفصيل في اطار التشريع الالهي ، ويكون لهم الحق في الكشف عن أحكام الله وابانتها للناس ، وتعريفهم بضوابطها وقيودها وتوضيح غاياتها ، وافتائهم بما يستجد من القضايا والمسائل في ضوء الروح العامة للشريعة ، بالاهتداء بمقاصد الشريعة ومنهجها في رعاية المصالح العامة ، ودرء المفاسد والمضار وأنواع الأذى عن الناس ، والحرص على تحقيق أصول خمسة وایجادها وبقائها ، والمحافظة عليها من الاعتداء والاضرار ، وتلك الأصول : هي الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسب أو العرض ، والمال .

□ استغلاف الأمة في تنفيذ الشريعة :

ينحصر دور الناس في تنفيذ أحكام الشريعة والاذعان لها واحترامها وتطبيقها ، فالبشر وكلاء عن الله في تبليغ أحكامه وتعليمها وتقريرها ، ورعاية تطبيقها ، وفهم مدلولاتها ، والسير في فلکها ، والتزام منهجها، والتجديد محصور بمراعاة الأعراف والمصالح الطارئة عن طريق سلطة الاجتهاد فيما تدل عليه النصوص ، أو تهدف اليه من تحقيق

غايات ، أو تحد من حدود يلزم السير في نطاقها ، وتنظم الحياة في محورها . والأحكام تفهم بمعنى أوسع من حرفية النص ، وفهمها بعقلها ومعانيها ، كما فهمها الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم .

والأدلة كثيرة على أن الناس وكلاء أو خلفاء عن الله تعالى في الأرض ، منها قوله تعالى : « واذ قال ربك للملائكة : اني جاعل في الأرض خليفة » (البقرة : ٣٠) واذ ورد النص القرآني دالا على استخلاف بعض الرسل والأنبياء كأحسن مثال ، فان البشر أيضاً من بعدهم هم خلفاء الأرض ، قال تعالى : « اذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح » (الأعراف : ٦٩) « ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون » (يونس : ١٤) « وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم » (الأنعام : ١٦٥) .

وما على الخليفة أو الوكيل الا أن ينفذ أوامر المستخلف له : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ، واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (النساء : ٥٨) « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » (النساء : ٥٩) .

وقد حددت هذه الآية الأخيرة مصادر التشريع في الاسلام ، التي تستقي في النهاية من مصدر واحد : وهو الوحي الالهي ، وهذه المصادر هي :

أولاً : القرآن الكريم ، وتطبيق ما جاء فيه محقق لطاعة الله تعالى .

ثانياً : السنة النبوية الصحيحة المبينة لما جاء من عند الله تعالى ، والعمل بها محقق طاعة الرسول ﷺ .

ثالثاً : الاجتهاد الجماعي أو اجماع ذوي الفكر المختصين في النظر في شؤون الناس ومصالحهم العامة ، وادراك قضاياهم الدينية أو الدنيوية ، من الحكام والأمراء والعلماء ورؤساء الجند ، وخبراء السياسة والاقتصاد والاجماع لا بد له من مستند شرعي نصي أو مصلحي يمثل ارادة الأمة العامة .

رابعاً : الاجتهاد الفردي من قبل العلماء المجتهدين : وهم المؤمنون بالله ورسوله ، العارفون بمدارك الأحكام الشرعية وأقسامها وطرق اثباتها ، ووجوه دلالتها على مدلولاتها ، وتشمل طرق استنباط القواعد والأحكام والأنظمة لديهم عدة أصول ، كالقياس والاستحسان والاستصلاح ، والعرف والعادة ، وسد الذرائع ، وقول الصحابي ، والاستصحاب .

فان برز اختلاف بين الناس أو بين المجتهدين المتخصصين ، عرض الأمر على القواعد العامة والمبادئ التشريعية وروح التشريع المعلومة من القرآن والسنة ، على ألا يتعارض الرأي المقول به مع النصوص المحكمة أو الأدلة القطعية ، وهذا تطبيق لقوله تعالى : « فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » (النساء : ٥٩) .

ويتحدد الذين يفصلون في النزاع في صورة هيئة تحكيم أو محكمة دستورية عليا ، يختارهم أولو الأمر ، بالنيابة عن الأمة من العلماء المختصين في موضوع النزاع ، ممن اشتهروا بالعلم والمعرفة ورجاحة العقل والعدالة والتقوى والمروءة ، كما حصل في تحكيم بعض أهل الشورى الذين اختارهم بعض الخلفاء الراشدين وهو عمر بن الخطاب للترشح لمنصب الخلافة ، واتمام البيعة للمرشح من سائر الناس .

ويؤخذ في التصويت برأي الأكثرية أو الأغلبية ، عملاً برأي جماعة من الفقهاء القائلين بأن اتفاق أكثر المجتهدين حجة ، وإن لم يكن إجماعاً ؛ لقول النبي ﷺ : « يد الله مع الجماعة » « عليكم بالجماعة » « عليكم بالسواد الأعظم » . هذا ما لم يتبين للامام الأعظم رجحان رأي الأقلية بدليل أوضح أو لمصلحة أنسب ، والا اتباع رأي أهل الشورى وهو معنى « العزم » في آية « وشاورهم في الأمر » (آل عمران : ١٥٩) أي مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم ، كما قال النبي ﷺ ، وقال لأبي بكر وعمر : « لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما » .

□ صاحب الحق في التشريع :

اتضح لنا فيما بيناه أن لا حق لأحد سوى الله في التشريع بالمعنى الحقيقي ، سواء أكان حاكماً ، أو طائفة معينة ، أو الأمة نفسها ؛ لأن إعطاء أحدهم صلاحية التشريع يجعله متأثراً بالمصالح والأهواء الخاصة وترك مصلحة الأمة العليا ، بدليل ما أكدته القرآن الكريم على ترك الاختصاص التشريعي الأصلي لله ولرسوله ، قال تعالى : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (الأحزاب : ٣٦) « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلّموا تسليماً » (النساء : ٦٥) « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » (النور : ٦٣) .

والتزم الصحابة المهديون هذا الهدي بعد وفاة الرسول الأعظم ﷺ ، فكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا ورد عليه الخصوم ، أو عرض له قضاء عام أو خاص ، نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من سنة رسول الله في ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أعياه أن يجد في سنة رسول الله ، جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم ، فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به .

وكذلك كان يفعل عمر رضي الله عنه وبقية الصحابة ، وأقرهم على هذه الخطة المسلمون . وقد وضع النبي ﷺ لأئمة هذه الخطة ، حينما بعث معاذ بن جبل رضي الله عنه قاضياً بالاسلام الى اليمن ، فقال له الرسول : كيف تقضي يا معاذ إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ؟ قال : أجتهد برأبي ولا آلو - أي لا أقصر في الاجتهاد - ف ضرب رسول الله ﷺ على صدره ، وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله ورسوله . وروى الامام مالك عن علي ، قال : قلت : « يا رسول الله ، الأمر

ينزل بنا لم ينزل فيه القرآن ، ولم تمض فيه منك سنة ؟ فقال : اجمعوا العالمين - أو العابدين - فاجملوه شورى بينكم ، ولا تقضوا فيه برأي واحد » .

لكن الأمة بما لديها من خبرة واحتكاك بالمجتهدين فيها ، هي التي تختار أولي « الحل والعقد » حسبما تقتضي تطورات الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، فتكون ارادتها ممثلة بواسطة هؤلاء العلماء المتخصصين الذين اختارتهم ، وقيدتهم بمبادئ الاسلام وأحكامه ، وبالمصالح العامة فيمالا نص ولا اجماع فيه من الأمور الدنيوية والقضايا الاجتماعية المتجددة أو المتطورة .

وهذا يعني أن السيادة الأصلية لله تعالى ، فيجب الرجوع الى تشريعه أمراً ونهياً ، وأما السيادة العملية فهي للأمة باعتبارها التي تعين أهل الحل والعقد ، حينئذ يجتمع هؤلاء في مكان مخصص لهم ، بدلا من الاجتماع في المسجد ، كما يجتمع أعضاء مجلس الشعب أو مجلس الأمة في الأنظمة الحديثة لمناقشة شؤون المواطنين ، بشرط مراعاة أحكام التشريع الاسلامي وأسسها فيما يصدر من قوانين .

وإذا أصبح المجتهد الذي هو أحد هيئة أهل الحل والعقد خليفة أو وزيراً أو قاضياً ، فله الأخذ باجتهاده فيما لم يصادم اجماع المجتهدين ، ويكون رأيه حينئذ ملزماً بصفته صاحب سلطة .

ويمكن لكل انسان بلوغ درجة الاجتهاد باستجماع شرائطه المقررة أصولياً ، وأهمها معرفة اللغة العربية - لغة القرآن والسنة ، وكيفية استنباط الحكم من مصادره التشريعية ، وفهم مقاصد الشريعة ، ويتوصل الى ذلك بالبحث والنظر والتحصيل والممارسة الفعلية للاجتهاد ، حتى تعرفه الأمة وترشحه لتمثيلها .

ومجال الاجتهاد محصور فيما ليس فيه نص قطعي الثبوت والدلالة ، أو الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة أي البداهة كوجوب الصلوات الخمس ، والصيام ، والزكاة ، والحج ، وتحريم جرائم الزنا والسرقة والتلصص (المحاربة أو قطع الطرق) ، وشرب المسكرات ، والقتل ، وتوقيع العقوبات المقررة لها من جلد وقطع وقصاص ونحوها ، وتحريم الزواج بالمحارم .

وأما ما يصح فيه الاجتهاد فهو الأحكام التي ورد فيها نص ظني الثبوت والدلالة أو ظني أحدهما ، والأحكام التي لم يرد فيها نص ولا اجماع . وبه يتبين أن التشريعات الصادرة بمقتضى الأنظمة الحديثة التي لا تخالف الاسلام من قبل اللجان المشرفة ، لا تخالف قواعد الاجتهاد في الفقه الاسلامي ، مثل اصدار قوانين تنظيم أجور العمال ، والنقابات ، وعقود التنقيب عن النفط والمعادن ، وقوانين التأمينات الاجتماعية ، وتنظيم استثمارات الأراضي الموات الزراعية ، والصيد ، والثروة الشجرية الحراجية ، وتنظيم عقود التمهدات والمقاولات العامة ، ونظام المزاed العلني للمناقصات ونحوها .

والخلاصة : أن الاجتهاد في الشريعة الاسلامية مقصور على استمداد الأحكام الشرعية من مصدرها الالهي ، فهو دستور الأمة ، والحاكم المجتهد هو الذي يجعل اجتهاد الفرد ملزماً باعتماده ، لا الأغلبية ، على عكس حال السلطة التشريعية في الدول الحاضرة ، فان لها اصدار ما تشاء من التشريعات من دون أي قيد ، وتأخذ في ذلك بمبدأ الأغلبية .

المصادر غير الشرعية :

بناء على ما تقدم لا يقر الاسلام الأخذ بأي مصدر لا يستند الى الشريعة ، أو الى الوحي بصفة مباشرة أو غير مباشرة . وأهم المصادر غير المعترف بها شرعاً هي ما يأتي :

١ - التشريع أو العقل : يطلق التشريع عند فقهاء القانون الوضعي على معنيين : أحدهما عام والآخر خاص . أما التشريع بالمعنى العام : فهو وضع القواعد القانونية اللازمة لحكم العلاقات الاجتماعية بين الناس ، بصرف النظر عن كون تلك القواعد قد نتجت عن مصدر من مصادر القاعدة القانونية ، أو عن تفسير للقواعد القائمة .

أما التشريع بالمعنى الخاص : فهو تعبير عن ارادة السلطة العامة ، قصد به وضع القواعد القانونية ، والزام الناس باحترامها ، وهذا المعنى الخاص بكل دولة أكثر شيوعاً من المعنى العام ؛ اذ هو المقصود من لفظ التشريع عند اطلاقه ، والسلطة العامة التي تمارس التشريع قد تكون أفراداً كما في الملكيات المطلقة ، وقد تكون مجلساً أو مجالس نيابية تنوب عن الشعب في وضع التشريع ، كما في أغلب نظم الحكومات ، وقد تكون أوسع من ذلك ، بل قد تكون الشعب نفسه عند وضع القانون الأساسي للدولة ، وهو الدستور .

وأياً ما كان الأمر ، فان هذه السلطة تعتمد في وضع القانون على نتائج العقل البشري وتفكيره ، كما هو واضح من التعريف ، اذ ينص على أن التشريع تعبير عن ارادة السلطة العامة التي هي فرد أو أفراد من الناس ، واذاً فان التشريع قائم على نتائج العقل ، بل هو مرادف له .

والعقل المجرد عن الاعتماد على الشرع الالهي لا يعتبر مصدراً من مصادر الفقه الاسلامي عند فقهاء الشريعة الاسلامية ؛ لأنه لا يحقق العدالة والمثالية المطلوبتين في القانون ، اذ أن العقول البشرية تتفاوت في ادراكها للأمور ، وتختلف مقاييس الخير والشر في نظرهما ، ويقصر ادراكها لحقائق الأشياء الغامضة ، ولا تستطيع كشف ما يجيء به المستقبل من أحداث ، كما أنها ليست معصومة من الاندفاع وراء الشهوات والثروات .

ثم ان نتائج العقول لا يقوم على أساس الدين والأخلاق ، فأضحت القوانين التي هي من صنع البشر قاصرة دائماً عن تحقيق العدالة والمصلحة والاستقرار ، وآية ذلك كثرة تغييرها وتبديلها أو تعديلها واصلاح الناقص فيها ، بعد زمن قصير من سنّها أو انشائها .

وعدم اعتبار العقل (المحض ، بدون الهداية الالهية) مصدراً من مصادر الأحكام في الفقه الاسلامي أمر أجمع عليه فقهاء الشريعة الاسلامية ، فتراهم يقررون

— كما بينا — أنه « لا حاكم الا الله رب العالمين ». ولم يشذ منهم أحد ، حتى فقهاء المعتزلة الذين يقولون : ان العقل يدرك في بعض الأفعال حسناً يجعلها مأموراً بها ، ويترتب على فعلها الثواب ، كالصدق والمروءة والعفو والعدل ، ويدرك في بعض الأفعال قبحاً يجعلها منهيّاً عنها ، ويترتب على فعلها العقاب ، كالكذب والقتل والظلم وغيرها .

ذلك أن المعتزلة يقولون : ان العقل لا ينشئ هذه الأحكام ، ولا يضعها ، وإنما المنشئ لها هو الله رب العالمين . وعمل العقل مقصور على معرفة حكم الله تعالى في هذه الأشياء بواسطة ادراك صفات الحسن والقبح الذاتية . فإذا أدرك ما فيها من حسن ، أدرك حكم الله فيها ، فيتعين عليه فعلها . وإذا أدرك ما فيها من قبح أدرك حكم الله فيها ، فيتعين عليه تركها . ولا يتعدى عمل العقل معرفة الحكم وادراكه . أما واضع الحكم ذاته ومنشئه فهو الله رب العالمين .

ومع هذا ، فإن أهل السنة قد أبطلوا رأي المعتزلة هذا ؛ لأن التجربة الجاهلية بين العرب التي سبقت الاسلام والتي اعتمدوا فيها على وحي عقولهم تعطي الدليل القاطع على خطأ الاعتماد على العقل وحده .

وأما الشيعة الذين اعتمدوا العقل مصدراً رابعاً للاجتهاد ، فإنهم حصروه عندهم بامثال التكليف الشرعي .

ولم يكن للاعتماد على العقل بصفة كونه مصدراً للأحكام من حلال وحرام أي وجود في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ولا في العصور التالية . أما في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ، فإن ما جاء في الكتاب الكريم من تشريعات وأحكام تفصيلية أو مجملية ، كان وحياً صرفاً من الله تعالى ، بدليل قوله تعالى : « وانه لتنزيل رب العالمين ، نزل به الروح الأمين ، على قلبك لتكون من المنذرين ، بلسان عربي مبين » (الشعراء : ١٩٢ — ١٩٥) وكذلك ما جاء في السنة من أحكام ، فانه وحي أيضاً ، كما ترشد اليه الآية القرآنية : « ولو تقول علينا بعض الأقاويل ، لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ، فما منكم من أحد عنه حاجزين » (الحاقة : ٤٤ — ٤٧) والذي كان للفكر والعقل في ابان تنزل الوحي هو مجرد تطلع وتأمل وترقب وانتظار لنزول الوحي من الرسول نفسه أو من بعد الصحابة ، مثل نزول آيات كفارة الظهار لمعالجة أمل خولة بنت ثعلبة التي ظاهر منها زوجها أي حرماً بتشبيهاها باحدى محارمه كأمه وأخته : « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله ، والله يسمع تحاوركما ، ان الله سميع بصير » (الآيات : ١ — ٤ من سورة المجادلة) ومثل نزول آيات اللعان (الأيمان الخمسة بين الزوجين عند اتهام الزوج امرأته بالزنا ، أو لنفي نسب ولد) : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ، انه لمن الصادقين » (سورة النور : ٦ — ١٠) نزلت حينما قذف هلال بن أمية امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء . ومثل نزول آية تحريم الخمر تحريماً قاطعاً وهي : « انما الخمر والميسر ٠٠ » (المائدة : ٩٠ — ٩١) في المرحلة الرابعة من مراحل التدرج في تحريم الخمر ، نزلت لقول عمر الذي نزل القرآن مؤيداً لرأيه في بضع وثلاثين مسألة : « اللهم بيّن لنا في الخمر بياناً شافياً » .

وللحد من دور العقل وتساؤل الناس أسئلة ضارة بمصلحة الجماعة في عصر الوحي والرسالة ، نهى القرآن الكريم عن السؤال عن أشياء ، هل هي حرام أم مباحة : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم ، وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم ، عفا الله عنها ، والله غفور حلیم ، قد سألها قوم من قبلكم ، ثم أصبحوا بها كافرين » (المائدة : ١٠١ - ١٠٢) أي أن الأصل في الأشياء غير المنصوص عليها هو الاباحة ، حماية للمصلحة العامة ، ومنعاً من الاثقال والتشديد على الناس ، وأخذاً بيسر الاسلام وسماحته ، ويكون دور العقل البشري فيما سكت عنه الشرع أو عفا الله عنه ، فهو مجال تحريك العقل واعمال الفكر ، خصوصاً في أمور الدنيا وتنظيم أوضاعها ، لقوله ﷺ - فيما رواه مسلم عن عائشة - « أنتم أعلم بأمر دنياكم » والقاعدة العامة في المعفو عنه هو الاباحة حتى يكون المنع أو الحظر .

وأما بعد عصر الرسول ﷺ ، فان عمل المجتهدين لا يعدو أن يكون كشفاً للأحكام و اظهاراً لها ، بتفهم النصوص وتطبيقها ، والقياس عليها ، والاجتهاد في استخراج الأحكام الشرعية منها ، وليس فيه وضع واحداث ، أو ابتكار واختراع للأحكام من عند أنفسهم ، أو انشاء لها بواسطة عقولهم وأفكارهم ؛ لأنهم يستندون الى الكتاب والسنة في كشف هذه الأحكام وبيانها ، ولا يعتمدون على غيرهما بتاتاً ، سواء أكان الاجتهاد جماعياً أم فردياً . غاية الأمر أن الحكم اذا أجمع عليه المجتهدون كان ملزماً للأمة ، ولا يسوغ الاجتهاد فيه بعدئذ . وان كان الحكم قد ثبت باجتهاد فردي ، فليس ملزماً لسائر المجتهدين ، وانما هو ملزم للمجتهد الذي رآه ، ولكل من استفتاه من المقلدين . لكن لم يهمل الله عقول هذه الأمة ، فترك لها حرية الاجتهاد ، والبحث عن الحكم الأصلح فيما لا نص عليه ، عن طريق القياس والاستحسان والمصالح المرسله ، ومراعاة الأعراف والعادات ، في ضوء هدي الشريعة ، وانطلاقاً من مبادئها ، وتحركاً في أفق ومدار غاياتها الكبرى ، واطار مقاصدها التشريعية العامة لتنظيم حياة الفرد والجماعة ، أي أن الدين لا يكون الا من عند الله اما بنص قرآني أو حديث نبوي ، وأما الاجتهاد فيما لا نص فيه فهو وضع بشري يسير في فلك الهداية الالهية . وبه يظهر أن سلطة التشريع الأولى في الاسلام هي لله رب العالمين ، وللرسول عليه السلام ، باعتبار أنه رسول ومبلغٌ وحي الله الى سائر الناس وليست هناك سلطة تشريعية في الاسلام لأحد من الناس فرداً كان أو جماعة ، لما بيناه سابقاً ، ويكون اطلاق اسم التشريع على عمل المجتهدين ، واطلاق اسم المشرع على المجتهد أو ولي الأمر اطلاقاً مجازياً ، لا حقيقياً . ويمكن أن يقوم مقام سلطة التشريع في الاسلام مجلس تخطيط أعلى يعتمد على الشورى .

٢ - التفويض أو العصمة :

التفويض : احالة الحكم الى النبي أو العالم في المسائل والوقائع بما يشاء من غير دليل يستند اليه ، ويكون حكمه صواباً موافقاً لحكم الله تعالى ، لالهامه الله له ولم يقل بهذا المصدر الا طائفة من الشيعة الامامية ، ولذلك يدعون العصمة لأئمتهم ؛ لأنهم مفوضون بالحكم من قبل الله تعالى ، وهو قد ألهمهم آياه ، فيكون قولهم صواباً موافقاً لحكم الله تعالى .

لكن أهل السنة على اختلاف مذاهبهم ينكرون هذا التفويض ، ولا يعدونه حجة ومصدراً للأحكام ؛ لأن الأحكام انما تتلقى من الله تعالى بواسطة أمين وحيه : جبريل عليه السلام . فهناك تلازم بين النبوة والعصمة ، ولا عصمة لغير نبي بالدليل النقلي والعقلي .

أما الإلهام : فيحتمل أن يكون من الله تعالى ، ويحتمل أن يكون من الشيطان ، كما يدل لذلك قوله تعالى : « وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم » (الأنعام : ١٢١) ويحتمل أن يكون من وسوسة النفس وتحديثها ، كما يرشد اليه قول الله تعالى : « ولقد خلقنا الانسان ، ونعلم ما توسوس به نفسه ، ونحن أقرب اليه من جبل الوريد » (سورة ق : ١٦) ومع هذه الاحتمالات لا يكون الإلهام حجة .

ومن هذا القبيل ما يراه بعض الصوفية من أن الإلهام أو المكاشفة حجة يجب العمل به للمعنى الذي قدمناه ، وهذا باطل كسابقه ؛ إذ لا حجة في الإلهام أو المكاشفة ؛ لأن صاحب الرسالة (النبي محمد ﷺ) نفسه لا يقول الا عن وحي : « وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى » (النجم : ٣ - ٤) فالأمة أولى بالأقوال الا عن دليل وبرهان شرعي ، وأما الحكم جزافاً أو بالهوى والطبيعة ، فهو عمل أهل البدعة والضلال .

وربما كان التنديد في القرآن بشعر الشعراء المغالين ، وكراهية انشاد الشعر الفاسد انما هو بسبب الاعتماد على مجرد الإلهام الشيطاني الخالي عن القيود والضوابط الشرعية أو العقلية السليمة ، فقال تعالى : « هل أنبتكم على من تنزل الشياطين ، تنزل على كل أفكأ أثيم ، يلقون السمع وأكثرهم كاذبون . والشعراء يتبعهم الغاوون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ، وأنهم يقولون ما لا يفعلون ، الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وذكروا الله كثيراً ، وانتصروا من بعدما ظلموا ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » (الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٧) .

٣ - الاحالة :

الاحالة وتعرف عند القانونيين بالاسناد ، ليست من مصادر الفقه الاسلامي بالنسبة الى المسلمين ، بأن يحالوا الى شريعة أو أحكام أخرى تحل محل الشريعة الاسلامي ، وذلك لكمال الشريعة وتاممها بوفاء الرسول ﷺ .

أما بالنسبة الى غير المسلمين من أهل الذمة (أي العهد والضمان والأمان) الذين يقيمون بصفة دائمة في دار الاسلام ، ويعدون من مواطني دار الاسلام ، فان أحكام الاسلام تقضي بعدم التعرض لهم في عباداتهم واقامة شعائر دينهم ؛ لأننا نحن المسلمين أمرنا بتركهم وما يدينون ، وعلى هذا اجماع المسلمين ، أما ما وراء ذلك من نظام المعاملات والعقوبات فجمهور الفقهاء على أنهم خاضعون لأحكام الشريعة الاسلامية ، فيتعرض لهم بالزامهم بها اذا خالفوها ، ويقضى بينهم بأحكامها ، أخذاً بمبدأ وحدة القانون والقضاء في داخل الدولة الواحدة .

لكن ذهب أبو حنيفة الى أنه لا يتعرض لهم فيما يقرره أهل دينهم من أحكام المعاملات المدنية والعقود التجارية ، ويقضى بينهم بأحكام دينهم فيها ، الا اذا تعلق بهذه المعاملة حق

أحد من المسلمين ، فانه تطبق أحكام الشريعة الاسلامية في هذه الحالة ، منعاً للضرر عنهم ، كما اذا تزوج غير مسلم ذمّية مطلّقة من مسلم ، وهي في عدتها منه ، فانه تطبق أحكام الشريعة الاسلامية في هذه الحالة بالتفريق بينهما ، صيانة لحق المسلم ، ومنعاً لتضرره من تزوج غيره بمطلّقة وهي في العدة (مدة مكث المرأة بعد الطلاق لفترة ثلاثة أشهر أو حدوث العادة الشهرية ثلاث مرات) .

وذهب أصحاب أبي حنيفة الى عدم التعرض لهم ، ولكن يقضى بينهم بأحكام الشريعة الاسلامية المجمع عليها كحرمة الزواج بالأم والأخت والبنت ، والجمع بين أكثر من أربع نسوة . أما الأحكام التي لم يجمع عليها في الشريعة الاسلامية ، فيقضى بينهم بأحكام دينهم فيها .

يظهر من هذا أن أبا حنيفة هو الذي يقول بالاحالة الى شريعة غير المسلمين في دار الاسلام ، فيما لا يتعدى ضرره الى أحد من المسلمين . وان صاحبي هذا الامام وهما أبو يوسف ومحمد يقولان بالاحالة فيما ليس مجعماً عليه من أحكام الشريعة الاسلامية . لكن هذه الاحالة ليست مصدرأ للفقهاء الاسلامي أو استمداداً له من شرائع أخرى تكمل شريعته ، ولكنها وضع اقتضاء التسامح مع أهل الذمة من غير المسلمين ، بأن تترك لهم الحرية في عباداتهم واقامة شعائرهم ، وما يدينون به من أحكام المعاملات. ولا شك بأن هذا التسامح يعد من مفاخر الشريعة الاسلامية . وقد أدى الى نشوء ما يعرف بالامتيازات الأجنبية في عهد الدولة العثمانية . ثم أحست الدول التي كانت خاضعة لهذه الدولة بمدى خطورة وغيوب هذه الامتيازات ، فبادرت بعد الاستقلال الى الغائها ، أخذة بالمبدأ الاسلامي الأكثر اتباعاً بين المذاهب ، والأصوب ، والأسدسياسة ومصلحة ، حينما استغل الأجانب هذه الامتيازات .

ويلاحظ أن الأخذ بمبدأ العرف وشريعة من قبلنا ليس من باب الاحالة ؛ لأن العرف أو شرع من قبلنا ليس شرعاً مستقلاً لنا ، وانما بسبب اقرار الشرع الاسلامي الرجوع اليه أحياناً ، لبناء العرف في الغالب على مراعاة الحاجة والمصلحة ، ودفع الحرج والمشقة ، والتيسير في التكاليف الشرعية ، وبشرط عدم مصادمة العرف نصاً شرعياً ، فان صادمه كان عرفاً فاسداً لا يصح الأخذ به . وشرع من قبلنا مردود الى الكتاب أو السنة ، فلا يؤخذ به الا اذا حكاه القرآن أو ورد على لسان النبي ﷺ ، أو نقله مسلم ثقة عدل ، ولم ينسخ في شريعتنا ، كالتي قصها الله سبحانه علينا في قرآنه ، أو وردت على لسان نبيه ﷺ ، من غير انكار ولا اقرار ، مثل آية القصاص : « وكتبنا عليهم فيها - أي في التوراة - أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص » (المائدة : ٤٥) ومثل آية قسمة الماء بين النبي صالح عليه السلام من أجل الناقة وبين قومه : « ونبيهم أن الماء قسمة بينهم ، كل شرب محتضر » (القمر : ٢٨) .

٤ - القانون الروماني :

زعم بعض المستشرقين أن الفقه الاسلامي قد تأثر بالقانون الروماني ، بل غلا

بعضهم ، فزعم أن القانون الروماني مصدر من مصادر الفقه الاسلامي ، وقد استند هؤلاء في اثبات دعواهم أو نظريتهم الى شبهتين :

الأولى : أن القانون الروماني سابق على الفقه الاسلامي في الوجود ، وأن الشريعة الاسلامية قد خلفت القانون الروماني في كثير من البلاد مثل سورية ولبنان وفلسطين ومصر . . الخ .

الثانية : تشابه القانون الروماني والفقه الاسلامي في بعض القواعد والاصطلاحات ، أي يوجد تشابه بين بعض القواعد الشرعية ، وبعض القواعد الرومانية ، كقاعدة « البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر » فانها واحدة في التشريعين ، وقاعدة الاستصلاح أو المصالح المرسلة ، فانها مبدأ المنفعة العامة في القانون الروماني ، مما يدل على تأثر الفقه الاسلامي بالقانون الروماني ، وهذا التأثير مرّ بمرحلتين :

الأولى : مرحلة التكوين والنشأة في عهد الرسول ﷺ ، حيث كان للرسول - فيما زعموا - معرفة بالقانون الروماني البيزنطي ، حينما سافر الى الشام .

الثانية : مرحلة النضج في عهد الصحابة والتابعين والمجتهدين ، حيث تلاقت الشريعة الاسلامية مع القانون الروماني في البلاد التي فتحها المسلمون كالشام ومصر .

وهذا كله زعم باطل ؛ لأن مصادر التشريع الاسلامي مستقلة ، مردها الى الارادة الالهية فقط ، ولأن النبي ﷺ كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، ولم يكن نبياً حينما جاء تاجراً الى الشام بمال السيدة خديجة رضي الله عنها في عهد الشباب . ويلاحظ أن اتهامه بأخذ الشريعة من القانون البيزنطي شبيه بفرية أهل الجاهلية الذين كانوا يقولون : انما يعلمه « جبر » وهو غلام للفاكه بن المغيرة ، وكان نصرانياً فأسلم ، وكان المشركون اذا سمعوا من النبي ﷺ ما مضى وما هو آت ، مع أنه غير قارئ ، قالوا : انما يعلمه جبر ، وهو أعجمي ، فقال تعالى ردأ عليهم : « ولقد نعلم أنهم يقولون : انما يعلمه بشر ، لسان الذي يلحدون اليه أعجمي ، وهذا لسان عربي مبين » (النحل : ١٠٣) والمعنى : عجباً لكم أيها المشركون العرب ، لسان الذي تشيرون اليه ، وتقولون : انه علمه ، لسانه أعجمي ، ولغته أعجمية غير عربية ، وهذا القرآن الذي نزل على النبي ﷺ عربي مبين .

أما التشابه بين نظامين قانونيين في بعض القواعد ، فلا يدل على أن أحدهما قد أخذ من الآخر أو أنه قد تأثر به ، بل يدل على أن مجتمعي هذين النظامين قد وصلا الى درجة واحدة من المدنية والحضارة . وهذا التشابه في الأحكام القانونية أو في غيره من النظم المختلفة أمر مألوف بين الأمم ، لا فرق بين المسلمين والرومان أو غيرهم من الأمم ، ونجد هذا التشابه واضحاً في مجالات الفلسفة ونظرياتنا ومناحي التفكير عامة ، ولا نستطيع لمجرد هذا التشابه الزعم بأن هذه الأمة هي التي أخذت عن تلك ، فالعقل البشري السليم يتشابه في كثير من ألوان التفكير ، ويتشابه الشعراء والحكماء ، ويكون ذلك من قبيل توارد الأفكار ، دون امكان اثبات الأخذ والتقليد أو المحاكاة .

وأما كون الشريعة الاسلامية قد طبقت في كثير من بلاد الرومان ، وظهور نوع من

الاقتباس في التنظيمات الادارية كالدواوين والتقسيمات والمكايل والموازين ، فلا يدل على أن قواعد الشريعة الأصلية وأحكامها مأخوذة من أنظمة الرومان ؛ لأن استقرار أحكام الشريعة ومعرفة ما نزل به الوحي الالهي سبق فتح هذه البلاد التي انتزعت من الرومان ، ووجود لون من التشابه محصور في نطاق الاجتهاد الذي فرضت عليه الظروف الجديدة أن يتطور وينسجم مع الحاجات ومتطلبات الناس ، وكان على القاضي أو المجتهد اذا عرض عليه نزاع ما ، ولم يجد له حكماً خاصاً في نصوص الشريعة ، أن يوجد حلاً ملائماً لهذا النزاع عن طريق الاجتهاد ، مستلهماً روح التشريع الاسلامي العامة ، ومراعياً مصالح الناس . وحينئذ قد يصل الى حل توصل اليه القاضي الروماني ، فتتشابه القاعدتان .

ولكن طرق الوصول الى كلتا القاعدتين مختلفة ، اذ أن كل قاض يلتزم بالرجوع الى أصول تشريعه ، وبمقارنة أصول الاجتهاد بين الشريعة الاسلامية والقانون الروماني ، نجد اختلافاً واضحاً بين تلك الأصول والنظريات التي يعتمد عليها .

فالتشابه في بعض الأحكام لا يدل إطلاقاً على تأثر أحد التشريعين بالآخر ، وقد رفض الفقيه الفرنسي لامبير نظرية ريفيو القائلة بأن قانون الألواح الاثني عشر الروماني قد أخذ عن مجموعة أمازييس المصرية ، بالرغم من التشابه بين كثير من القواعد التي ضمها كلا القانونين . فلا يتصور أن الشريعة الاسلامية ذات المصدر الالهي أخذت بالأولى أحكامها عن القانون البيزنطي ؛ لأن التشابه في بعض الأحكام لا يعني شيئاً من ذلك .

وأما القول بأن الشريعة الاسلامية تأثرت بالقانون الروماني وأخذت منه قواعده القانونية ، فهذا يتطلب اثبات أمرين :

أولهما : أنه لم يكن للعرب قانون خاص قبل الاسلام .

ثانيهما : امكان الأخذ والانتقال من القانون الروماني الى الشريعة الاسلامية . لكن التاريخ عاجز عن اثبات هذين الأمرين .

فقد كان للعرب مدنية مزدهرة ونظم خاصة بهم كشفت عنها البحوث الأثرية في القرن التاسع عشر ، وكان يسودهم قانون عرفي قبل الاسلام . ويؤكد ذلك أن القانون البيزنطي الذي كان مطبقاً في الشام لم يصل الى الجزيرة العربية ، ولم يعرفه العرب .

ومن المعلوم أن القرآن الكريم الذي تضمن القواعد القانونية ومثله السنة النبوية كانا يصدران بمناسبة حالات ووقائع تعرض على النبي ﷺ ، ولم يعرف النبي عليه السلام اللغة الرومانية ولا غيرها ؛ لأنه كان أمياً ، وبعد وفاته نشأ القياس والاجماع . وأما ما أقره الاسلام من النظم القانونية أو أدخل عليه بعض التعديلات ، فهو من الأنظمة التي كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل ظهورها ، دون ما عداها ، وقد ألغى بعض الأنظمة لتعارضها مع التعاليم والمبادئ الجديدة الاسلامية ذات المصدر الالهي فقط ، فالقواعد القانونية الاسلامية تكونت تدريجياً بمناسبة الحالات الاجتماعية التي كانت تعرض على الرسول ﷺ والتي كانت تتطلب حلاً لها .

وادعاء تأثر الشريعة الإسلامية في دور تكوينها بالقانون البيزنطي يتطلب اثبات كون الرسول عليه السلام يعرف أحكام ذلك القانون ، ومن المعلوم أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان أمياً ، وأنه نشأ في بيئة عربية خالصة ، وأنه لم يغادر الحجاز إلا في رحلتين قصيرتين للتجارة ، فكيف يتعرف في تلك الظروف على القانون البيزنطي ، وهو لم يكن نبياً بعد .

ان تاريخ العرب قبل الاسلام وانطواءهم على أنفسهم ، والتدرج في التشريع الاسلامي، وتاريخ حياة الرسول ﷺ يثبت لنا بنحو قاطع بأن الشريعة الإسلامية لم تتأثر عند نشأتها بالقانون الروماني .

وكذلك لم تتأثر الشريعة بعد وفاة الرسول ﷺ بأي قانون آخر ؛ لأن القياس والاجماع اللذين ظهرا بعد الوفاة يتطلبان الاعتماد على أصل تشريعي في النصوص القرآنية أو النبوية ، فالقياس عقد مماثلة بين أمر غير منصوص على حكمه وأمر منصوص فيه على الحكم ، والاجماع يتطلب مستنداً شرعياً من النصوص أو ما يؤول إليها . وان واقع الفتوحات الإسلامية في الشام ومصر والعراق هو الذي أدى الى ظهور حالات اجتماعية جديدة تتطلب حلاً ، وقد تصدى لها المجتهدون المسلمون ، ولم يعرف في تاريخ الاجتهاد أصلاً أن المجتهدين التمسوا الحلول من غير المسلمين ، بل لم يُجز لهم شرعهم أن يستقوا حكماً من غير المصادر الشرعية المعروفة ، وهي القرآن والسنة والاجماع والقياس ونحوها من مصادر الرأي المردود في النهاية الى هذه الأصول الأربعة .

وأما ما قاله « كاروزي » بأن القواعد البيزنطية انتقلت الى الاسلام عن طريق ترجمتها الى اللغة السريانية ، فهو غير صحيح بتاتا ؛ لأن هذه الترجمة لم تتم الا في أواخر القرن الثامن الميلادي ، أي بعد تكوين مدرستي أبي حنيفة (٦٩٨ - ٧٦٧ م) ومدرسة الامام مالك (٧١٥ - ٧٩٥ م) فلا يقال بأن فقهاء هاتين المدرستين قد تأثروا بترجمة تلك القواعد .

ولا يمكن القول أيضاً بأن القواعد البيزنطية انتقلت عن طريق الثقافة الاغريقية ؛ لأن مدرسة أهل السنة كانت متغلبة على مدرسة المعتزلة ، والمدرسة الأولى لا تعرف غير فلسفة الاسلام ومبادئه ، وأما المدرسة الثانية التي تأثرت بالفلسفة الاغريقية والفارسية ، فكانت محصورة في علم الكلام أو علم العقائد ، وقد اقتصر تأثرها على استخدام البراهين العقلية والأدلة الفكرية للدفاع عن عقائد الاسلام وفلسفته .

وكذلك لا دليل على أن انتقال القواعد البيزنطية الى الشريعة الإسلامية قد تم عن طريق التشريع الموسوي ؛ لأن هذا التشريع الذي كان سائداً بين يهود يثرب (المدينة) لم يكن له أي دور في تكوين القواعد العرفية التي كانت تسود الجزيرة العربية .

بل ان العرب أنفسهم كانوا أمة أمية ، فلم يتيسر للفقهاء المسلم ، الذي وان سمع ببعض القواعد البيزنطية ، أن يستفيد منها ؛ لأن ذلك يتطلب معرفة دقيقة بالنظريات

التي قامت عليها تلك القواعد ، ولمَ لَمَ ينقل تلك القوانين والأنظمة بدلا من صياغتها صياغة اسلامية معروفة لدى الفقهاء المسلمين .

ولو فرضنا أن فقيهاً عرف القانون البيزنطي ، أو أن أحد الصحابة أو التابعين أو من بعدهم تعلم اللغة الروسية أو السريانية أو الفارسية ، فانه لا يستطيع أخذ حكم شرعي من ذلك القانون ؛ لأن الفقيه المسلم ملزم شرعاً بالتقيد بأصول الشريعة الاسلامية ، مقيد في بحثه بالرجوع الى مصادر معينة ، وملتزم في استنباط الأحكام بقواعد تفسيرية محددة ، أملت طبيعة اللغة العربية ، والمسلمات العقلية ، وطبيعة التشريع في القرآن والسنة ، مما أدى الى نشوء علم قائم بذاته وهو علم أصول الفقه أي أدلة الاجتهاد والاستنباط ، ذلك العلم الذي لا نجد له الى الآن مثيلاً عند الأمم الأخرى .

ويؤكد كل ما ذكر أن أصول الاستنباط ومحتويات الشريعة ، قد تحددت موضوعياً منذ النصف الأول من القرن الهجري الأول ، بحيث أصبحت قواعد بعيدة عن التأثير بأي مصدر أو قانون غير اسلامي .

والخلاصة : لقد نشأت الشريعة الاسلامية (أدلة وأحكاماً أو أنظمة قانونية) نشأة مستقلة وبعيدة عن التأثير بالقانون البيزنطي ، وعن الأخذ من أي شريعة سابقة ، لاندراست الشرائع واختلاطها ، وعدم وجود مصدر موثوق عنها .

- الدكتور وهبة الزحيلي .
- له أكثر من عشرين مؤلفاً منها : آثار الحرب في الفقه الاسلامي - دراسة مقارنة ، ومنها نظرية الضرورة الشرعية - دراسة مقارنة ، ومنها نظرية الضمان او احكام المسؤولية المدنية والجنائية - دراسة مقارنة ، ومنها نظام الاسلام في العقيدة ونظام الحكم والعلاقات الدولية ومشكلات العالم الاسلامي المعاصر . ومنها الأصول العامة لوحدة الدين الحق . ومنها الوسيط في أصول الفقه الاسلامي - جزآن ومنها الفقه الاسلامي وأدلته - تسع مجلدات في المذاهب الاسلامية مع فهرسه الفبائية للكلمات الاصطلاحية الفقهية في هذه الموسوعة الفقهية .

★ ★ ★

الحواشي :

١ - رد الله تعالى في قرآنه هذه التشريعات ولم يقبلها من الجاهليين ، فقال : « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصية ولا حام ، ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب ، وأكثرهم لا يعقلون » (المائدة : ١٠٣) والبحيرة : هي الناقة يبحرون اذنها أي يشقونها شقاً واسعاً اذا نتجت خمسة ابطن وكان الخامس أنثى ، ويجعل درنها للأصنام ، فلا يحلبها احد . والسائبة : الناقة التي تسبب لآلهم فترعى حيث شاءت ، ولا يحلب عليها ولا يجز صوفها ولا يأخذ لبنها الا ضيف . والوصيلة : الشاة او الناقة اذا ولدت معاً ذكراً وأنثى ، فيقولون : وصلت اخاها ، فلم يذبوا الذكر لآلهم كما كانوا يفعلون . والحامي : هو الفحل الذي يولد من ظهره عشرة ابطن ، فيقولون : حمى ظهره ، فلا يحلب عليه ولا يمنع من ماء ولا مرعى .